

The Subordinate's Rule in the Almighty's Saying "O Mountains of Ubi, with him and the Birds": A Syntactic Study

Lect. Shaimaa Zaidan Abd Haider (Ph.D.)
University of Diyala /College of Education for human sciences

Copyright (c) 2025 Lect. Shaimaa Zaidan Abd Haider (Ph.D.)

DOI: <https://doi.org/10.31973/dwqrwh10>



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](#).

Abstract:

This study aims to explicate the rules on the subordinate, defined by the singular conjunction, which is the word (bird), after mentioning the types of subordination in a brief and simplified way, then explaining the rules on its subordinate, especially the dependent, defined by the singular conjunction, then explaining the parsing of the word (bird) from the Almighty's saying. } O mountains of Ubi with him and the birds { } Sheba / 10 { , and an explanation of the semantic impact of the multiplicity of readings and grammatical aspects in the interpretation of the Qur'anic text.

This study is divided into an introduction and four sections, followed by a conclusion. It was supported by the sources and references of the study. The first section is entitled "On the followers of Arabic and its types", the second "Rulings on the caller's follower, defined by the singular conjunction", and the third "The grammatical aspects of the caller's follower, defined by the singular conjunction". The fourth is entitled "The meanings of the nominative and accusative in guiding the interpretation of the word (bird)".

Keywords: rules, subordinate, caller.

حكم التابع في قوله عزّ وجلّ "يا جبال أوبي معه والطير": دراسة نحوية

م. د. شيماء زيدان عبد حيدر

جامعة ديالى/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

(مُلخَصُ البَحْث)

تهدف هذه الدراسة إلى بيان حكم التابع المعرف بأل المعطوف على المفرد وهو لفظة (الطير)، بعد ذكر أنواع التوابع بشكل موجز ومبسط، ثم بيان أحكام تابعها ولا سيما التابع المعرف بأل المعطوف على المفرد، ثم بيان إعراب لفظة (الطير) من قوله سبحانه "يا جبال أوبي معه والطير" (سبأ: ١٠)، وبيان الأثر الدلالي لتعدد القراءات والأوجه النحوية في تفسير النص القرآني.

وقد قسّمت هذه الدراسة على مقدمة وأربعة مطالب تليها الخاتمة وثبت بمصادر الدراسة ومراجعتها، الأول كان بعنوان (عن التوابع في العربية وأنواعها)، والثاني (أحكام تابع المنادى المعرف بأل المعطوف على المفرد)، إمّا الثالث (الأوجه الإعرابية لتابع المنادى المعرف بأل المعطوف على المفرد)، والرابع كان بعنوان (دلالتا الرفع والنصب في توجيه تفسير لفظة (الطير)).

الكلمات المفتاحية: أحكام، تابع، المنادى.

المقدمة:

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وعلى آله وصحبه الكرام الشرفاء ومن بأثرهم جميعا اقتفى.

أما بعد:

فقد وسمت هذه الدراسة ب (حكم التابع في قوله تعالى "يا جبال أوبي معه والطير" دراسة نحوية) كانت الغاية منها هي بيان ما قاله العلماء - نحويون ومفسرون - في توجيه إعراب لفظة (الطير) ثم توجيه دلالات كل من هذين الوجهين وبيان ما يذهب إليه القراء من قراءة لهذه اللفظة وبيان ما بُني على هذه القراءات من تعدد الأوجه النحوية فكانت بين الرفع والنصب، ثم بيان أوجه كل من هذين الحالين النحويين ، مع تقدير المسوغات لكلا الحالين ، ومن ثم تعدد التفسيرات لاختلاف حركة هذه اللفظة ، وهذا هو الإعجاز اللغوي لهذا الكتاب الكريم الذي لا يعلم مكنونات بلاغته وفصاحته والمراد منه إلا الله سبحانه وتعالى جلّ وعلا.

اعتمدت الدراسة عددا من المصادر والمراجع كان أهمها الكتاب لسيبويه، شرح المفصل لابن يعيش، الكشاف للزمخشري، البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي.

المطلب الأول: التوابع في العربية وأنواعها:

التوابع هي: كلمات تتبع غيرها في الإعراب وهي خمسة: النعت والعطف بنوعيه البيان والنسق والتوكيد والبدل، وعدّها الزجاجي وغيره أربعة عندما أرجعوا عطف البيان وعطف النسق تحت قولهم العطف. (ينظر: السجاعي ، ١٩٤٨ ، ١٣٠ وآخرون).

وعرفها غيره بقوله: "هو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً". (ابن عقيل ، ١٩٨٠ ، ١٩٠/٣).

وهذا القيد هو الجامع للموضوعات النحوية السابق ذكرها - النعت، التوكيد، العطف، البدل - تحت عنوان واحد وهو التوابع، لاشتراكها مع متبوعها بالحركة الإعرابية، يقول "ابن مالك في ألفيته:

يتبع في الإعراب الأسماء الأول ... نعت وتوكيد وعطف وبدل

فالنعت تابع ممتّم ما سبق ... بوسمه أو وسم ما به اعتلق" (ابن مالك، د. ط ،

.(٤٤)

- وللتابع أحكام فصل النحاة - قدامى ومحدثون - القول فيها، منها:
- يتفق التابع مع متبوعه في نوع الإعراب، لكنَّ اختلافهما يكمن في سببه؛ إذ قد يكون السبب هو الفاعلية أو المفعولية، الابتدائية أو الخبرية، أو الجر بالإضافة أو بالحرف، في حين أنَّ إعراب التابع له سبب واحد هو التبعية.
 - إذا اجتمع أكثر من تابع في جملة واحدة فيجب أن يتقدم النعت، فعطف البيان، فالتوكيد فالبديل وآخرها عطف النسق.
 - يجوز القطع - أي مخالفة التابع إعراباً لمتبوعه - في ثلاثة منها هي النعت - إلا كلمة (كل) "نحو: أنت الأمين كلُّ الأمين، وذلك هو الخائن كلُّ الخائن" (حسن، د. ط ، ٣ / ٤٦٧) - والبديل، وعطف البيان.
 - إن التابع لا يفصل بين الموصول وصلته وأنه يصح الفصل بين التابع والمتبوع بفواصل غير أجنبي محض؛ كمعمول الوصف في قوله تعالى {ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ} {ق/٤٤} ومعمول الموصوف في نحو: تعجبنى معاونتك ضعيفاً الكبيرة. وعامله؛ نحو: المريض أكرمت الجريح. ومفسر عامله؛ كقوله تعالى: {إِنْ أَمْرٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَدٌّ} {النساء ١٧٦/} والتقدير: إن هلك امرؤ هلك ... " (حسن، د. ط ، ٣ / ٤٣٥ - ٤٣٨).

أنواعها:

- التوابع في العربية أربعة، هي:
- النعت: "هو التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته، نحو: مررتُ برجلٍ كريمٍ أبوه" (السامرائي ، ٢٠٠٣ ، ٣ / ١٥٧)، ومن أغراضه: التخصيص، التوضيح، الثناء، المدح، الذم، التحفيز والترحم (ابن هشام، د. ط ، ٣ / ٢٧١ - ٢٧٢).
 - التوكيد: وهو إمّا لفظي: ويكون بتكرير اللفظ الأول أو تقويته بمرادف له في المعنى، وقد يؤتى بما يوازنه على أن يتفق معه بالحرف الأخير ويسمى حينذاك اتباعاً، وأمثلة ذلك نحو: أقبل محمد محمد، جاءَ قدمَ محمد، جئنا نائح. (السامرائي ، ٢٠٠٣ ، ٤ / ١٢٩)، وإمّا معنوي: وهو التابع الرافع احتمال غير إرادة الظاهر "وله ألفاظ هي: نفس، عين، جميع، أجمع، كل، كلا، وكلتا. (الأشموني ، ١٩٩٨ ، ٢ / ٢٣٤ - ٢٣٦)
 - العطف: بنوعيه عطف البيان "تابع يوضح أو يخصص متبوعه ، غير مقصود بالنسبة لا يكون مشتقاً ولا مؤولاً بالمشتق ، نحو: أقبل أبو محمد خالد" (السامرائي ، ٢٠٠٣ ، ٣ / ١٨٤)، وعطف النسق "هو: تابع يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من حروف عشرة ، كل منها يسمى حرف العطف ويؤدي معنى خاصاً" (حسن ، د. ط ، ٣ / ٥٥٥ -

- ٥٥٧) والحروف هي : الواو والفاء ، ثم ، حتى ، أم ، أو ، لكن ، وبل ، ولكلّ منها معانٍ تفيدها تختلف عمّا تؤديه الأخرى .
- البديل : هو تابع يقصد بالحكم بلا واسطة ، ومعنى ذلك إذا قيل : أقبل أخوك محمد ، فيكون محمد هو المقصود بالحكم وهو البديل ، في حين أن لفظة أخوك قد جاءت تمهيدا لذكر العلم وهو المبدل منه . (السامرائي ، ٢٠٠٣ ، ٣ / ١٧٦) .
 - والغاية من ذكرها - وإن كان موجزا - هو توطئة عن مجيء أيّ منها تابعا للمنادى ، ولأنّ غاية الدراسة هي بيان حكم لفظة (الطير) رفعا ونصبا في قول الله عزّ وجلّ "يا جبالُ أوبي معه والطيرَ" [سبأ: ١٠] فسأقتصر على بيان أحكام تابع المنادى المعرف بآل المعطوف على المفرد ، أمّا الأحكام الأخرى فسأختصر ذكرها لعدم صلتها بالموضوع و للاختصار والإسهاب كتب النحو في ذلك ، وهي :
 - حكم تابع المنادى المضموم مضافا غير مصاحب للألف واللام وجب نصبه نحو يا زيد صاحب عمرو .
 - حكم تابع المنادى المضاف المصاحب ل (ال) والمفرد جواز الرفع والنصب ، نحو قولنا : يا زيد الكريم الأخ فيرفع الكريم وينصب .
 - أمّا التوكيد وعطف البيان فحكمهما كحكم الصفة بجواز الرفع والنصب ، نحو : يا رجلُ خالدٌ وخالدًا .
 - وأمّا البديل وعطف النسق فحكمهما كحكم المنادى المستقل فيجب ضمهما إذا كانا مفردين نحو يا رجل خالد و يا رجل خالد ، كما يجب الضم لو قيل : يا زيد ، ويجب نصبهما إن كانا مضافين نحو يا زيد أبا محمد ، و يا زيد وأبا محمد ، كما يجب النصب لو قيل : يا أبا محمد .
 - يبنى المنسوق وجوبا على الضم إذا كان مفردا معرفة بغير الـ، فإن كان معرفا بـ(ال) جاز فيه الوجهان : الرفع والنصب - وهو موضوع الدراسة - .
 - إن كان تابعا (أي) يجب فيه الرفع عند الجمهور ؛ لأنه المقصود بالنداء .
 - إذا وصفتُ أسماء الإشارة فحكم صفتها وجوب الرفع ، نحو (يا هذا الرجلُ) إن جعل هذا وصلة لندائه ، فإن لم يجعل اسم الإشارة وصلة لنداء ما بعده لم يجب رفع صفته بل يجوز الرفع والنصب .
 - إذا قيل (يا زيد زيد اليعملات) ففي المنادى وتابعه أحكام ، هي :

- يجوز في (زيد) الأول الضم والنصب، ويجب في الثاني النصب، فإن ضُمَّ الأول، بقولنا: يا زيدُ زيدَ اليعملات، كان نصب الثاني على أنه توكيدا أو مفعولا به لـ (أعني) المضمر، أو بدلا، أو عطف بيان، أو على النداء.

- أما إنْ نصب الأول، بقولنا: (يا زيدُ زيدَ اليعملات) فمذهب سيبويه أنه مضاف ، وأنَّ الثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه، في حين ذهب المبرد إلى أنه مضاف إلى محذوف، والأصل (يا زيدَ اليعملات زيد اليعملات) فحذف (اليعملات) الأول لدلالة الثاني عليه. (ينظر: ابن عقيل، ١٩٨٠ ، ٣ / ٢٦٦ - ٢٧٣ وآخرون).

المطلب الثاني : أحكام تابع المنادى المعرف بأل المعطوف على المفرد :

إذا عُطف اسم معرف بال على منادى مبني على الضم ، نحو : يا زيدُ والرجل ، ففي (الرجل) وجهان : الرفع والنصب ، فنقول : يا زيدُ والرجلُ ، والرجلُ برفعه ونصبه . ويمتنع هنا تقدير (يا) قبل المعطوف ، فأشبهه النعت فجاز فيه الوجهان ، وقد اختلف في المختار منهما الرفع أو النصب .

● ذهب الخليل وسيبويه ومن تبعهما إلى اختيار الرفع حملا على اللفظ ، وقال الخليل أنه القياس ؛ إذ بيّن أنّ قولهم : يا زيدُ والنضرُ ؛ إنّما نصب الثاني لأنه في موضع ردّ الشيء إلى أصله . وأنّ أكثر العرب يقولون : يا زيدُ والنضرُ ، ومنه جاءت قراءة الأعرج برفع (الطير) فقال الخليل بقياس ذلك، كقولهم : يا عمرو والحارثُ ، كأنه قال : يا حارثُ ، برفعه حملا على اللفظ ، ولو حمل على (يا) كان النصب والرفع غير جائز لعدم جواز مناداة المعرف بأل بـ (يا) . (ينظر : سيبويه ، ١٩٨٨ ، ١٨٦/٢-١٨٧). وهو اختيار ابن مالك في ألفيته ؛ إذ قال :

وإن يكن مصحوب أل ما نسقا ... ففيه وجهان ورفع ينتقى (ابن مالك، د. ط ، ٥٠/١).

● المذهب الآخر ما ذهب إليه أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس والجرمي من اختيار النصب ، نحو: يا زيدُ والحارثُ (المبرد ، ١٣٨٦ هـ ، ٢١٢/٤).

● ومذهب المبرد أنّ الألف واللام إنّ أفادت التعريف فالواجب هو النصب ، نحو : يا زيدُ والرجلُ، وإن لم تقدّ التعريف فالواجب الرفع ، نحو : يا زيدُ والحارثُ ، لأنّ الحارث علما قبل دخول الألف واللام (المبرد ، ١٣٨٦ هـ ، ٢١٢ / ٤ - ٢١٣).

المطلب الثالث : مذاهب العلماء في توجيه إعراب لفظة (الطير) من قوله تعالى ﴿يَا جِبَالُ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾:

● المذهب الأول:

قراءة الرفع (الطيرُ) وهي قراءة الأعرج ومذهب الخليل وسيبويه والمازني - كما تقدّم - وتوجيه ذلك يكون من ثلاثة أوجه ، هي :

● الأول : العطف على لفظ (الجبال) (سيبويه ، ١٩٨٨ ، ١٨٧/٢ - ١٨٨ ، وينظر : الفراء ، د . ط ، ٣٥٥/٢) فيكون التقدير : (يا جبالُ أَوْبِي معه والطيرُ) حملا على النداء ، و السجاعي عدّ ذلك شاذًا (السجاعي ، ١٩٤٨ ، ٩٧) ، والزمخشري ممّن جعل الحمل على لفظ الجبال توجيهها لمذهب الرفع ؛ إذ قال : "وقرئ: والطير، رفعا ونصبا، عطفا على لفظ الجبال ومحلها" (الزمخشري، ١٤٠٧هـ ، ٥٧١/٣ ، وينظر : ابن عطية ، ٢٠١١ ، ٤٠٧/٤) .
واليه أشار أبو السعود بقوله : "وقرئ بالرفع عطفا على لفظها تشبيهاً للحركة البنائية العارضة بالحركة الإعرابية" (أبو السعود ، د . ط ، ١٢٤/٧) .

● الثاني : العطف على الضمير في (أَوْبِي) (العكبري ، ١٩٦٩ ، ١٩٦/٢) ، "وسوّغ ذلك الفصل بالظرف" (الأندلسي ، ١٤٢٠هـ ، ٥٢٥/٨) ، واستحسن القيسي هذا الرأي وأضاف أن (معه) هنا قامت مقام التأكيد . (ينظر : القيسي ، ١٤٠٥هـ ، ٤٨٥/٢) .

● الثالث : أن يكون الطير مرفوعا بالابتداء وخبره محذوف ، وهذا رأي انفراد بنقله أبو حيان ، أي : والطير تؤوب . (ينظر : الأندلسي ، ١٤٢٠هـ ، ٥٢٥/٨) .

● المذهب الثاني :

قراءة النصب (والطير) وهي قراءة العامة (الأزهرى ، ١٩٩١ ، ٢ / ٢٨٩) ، والنصب هو ما استحسنه واختاره أبو البركات الأنباري (الأنباري ، ١٩٦٩ ، ٢ / ٢٧٥ - ٢٧٦) ، وقد أثبتت في رسم المصحف ، وهي اختيار أبي عمرو بن العلاء (القرطبي ، ١٩٦٤ ، ٢٦٦/١٤) وعيسى بن عمر ويونس وأبي عمر الجرمي (المبرد ، ١٣٨٦هـ ، ٢١٢/٤) وتوجيه ذلك يكون من أربعة أوجه ، هي :

● الأول : أن يكون (الطير) مفعولا به لفعل محذوف تقديره (وسخرنا له الطير) قاله أبو عمرو بن العلاء (النحاس ، ١٤٢١هـ ، ٢٢٩/٣) .

● الثاني : أن يكون معطوفا على (فضلا) وتقديره (آتيناها فضلا والطير) وهو رأي حكاة الكسائي (النحاس ، ١٤٢١هـ ، ٢٢٩/٣) ، وعدّه أبو السعود لا حاجة له (أبو السعود ، د . ط ، ١٢٤/٧ ، وينظر : الواحدي ، ١٩٩٤ ، ٣ / ٤٨٨) .

- الثالث : أن يكون معطوفاً على (الجبال) محلاً فيكون التقدير (يا جبالاً والطيير) ؛ لكن أبا السعود قد ردّ ذلك بقوله : "وقيل عطفاً على محلّ الجبال وفيه من التكلف لفظاً ومعنى ما لا يخفى" (أبو السعود ، د. ط ، ١٢٤/٧) ، وممّن جعل هذا الوجه هو الإعراب الوحيد لكلمة (الطير) السيوطي إذ قال : "وَالطَّيْرُ بِالنَّصْبِ عَطْفًا عَلَى مَحَلِّ الْجِبَالِ أَيِّ ودعوناها تُسَبِّحُ مَعَهُ" (السيوطي ، د. ط ، ٥٦٣/١) .
- الرابع : هو أنّ الواو ليست للعطف وإنّما جاءت بمعنى (مع) فيكون (الطير) مفعولاً معه وهذا ما ذكره النحاس بقوله بجواز ذلك كما لو قيل : استوى الماء والخشبة ، أي مع الخشبة . ونقل عن أبي إسحاق بجواز القول : قمت وزيدا . (ينظر : النحاس ، ١٤٢١ هـ ، ٢٢٩/٣) ، وقال به الزجاج : أي أوبي معه ومع الطير . (ينظر : الزجاج ، ١٩٨٨ ، ٤ / ٢٤٣) وردّ ذلك أبو حيان في تفسيره ؛ إذ قال : "وهذا لا يجوز ، لأنّ قبله معه ، ولا يقتضي الفعل اثنين من المفعول معه إلا على سبيل البدل أو العطف ، فكما لا يجوز : جاء زيد مع عمرو مع زينب إلا بالعطف ، كذلك هذا" (الأندلسي ، ١٤٢٠ هـ ، ٥٢٥/٨) .
- المذهب الثالث :

ذهب إليه المبرد حين بيّن المعنى الذي تفيدّه الألف واللام في دخولها على الاسم ، فإن أفادت التعريف وجب نصب المعطوف المعرف بأل وهو (الطير) ، وإن لم تقدّ ذلك وجب الرفع ، وهذا ما نقله ابن يعيش عن المبرد باختيار الرفع في قولهم : (يا زيدُ والحارثُ) ؛ لأنّ (زيد) و(الحارث) علمان ، وليس في (ال) معنى سوى ما كان قبل دخولها . واختيار النصب في قولهم : (يا زيدُ والرجلُ) لأنّ (ال) في الرجل قد أفادت معنى معاقبة الإضافة ، فلما كان النصب هو الواجب في الإضافة ، كذا كان النصب واجبا مع (ال) أيضا لأنها بمنزلة الإضافة . (ينظر : ابن يعيش ، ٢٠٠١ ، ٣٢٨/١ - ٣٢٩) .

وقد استحسّن المبرد قراءة الناس بالنصب على قراءة الأعرج بالرفع ، موافقا بذلك أبا عمرو وعيسى بن عمر ويونس وأبو عمر الجرمي (المبرد ، ١٣٨٦ هـ ، ٤ / ٢١٢ - ٢١٣) .

المطلب الرابع : دلالات الرفع والنصب في توجيه تفسير لفظة (الطير) :

ولعلّ النظر في توجيه هاتين الداليتين يجعل هذه الدراسة تنطلق وفق أطر جديدة وهي بيان أثر هاتين الحالتين الإعرابيتين في توجيه تفسير الآية الكريمة ، فدلالة الرفع هي غير دلالة النصب ، ودلالة العطف ، المفعول معه ، المفعول به ، والعطف على الضمير ما هي إلا أوجه إعرابية لبيان إعجاز بياني في هذه الآية الكريمة ومن ثمّ دلالاتها في تفسير النص . وما بين الداليتين ما سمّاه الدكتور فاضل صالح السامرائي (العطف على اللفظ والمعنى) (السامرائي ، ٢٠٠٣ ، ٢٢٩/٣ - ٢٣٠) ، وقد جعل العطف على اللفظ هو الأصل ، وما عطف على المحل سمّاه (العطف على المعنى) وذكر أمثلة من القرآن الكريم . فيكون العطف في الآية الكريمة بالرفع عطفاً على لفظ (الجبال) ، وبالنصب عطفاً على محلها ، وإنّ سبب رفع لفظة (الطير) أنه على غير إرادة توجيه النداء بالصورة المباشرة بـ (يا) وإنّما بالعطف ، وذلك - والله أعلم - لأنّ المقصود بالنداء المباشر هو لفظ الجبال .

يضاف إلى ذلك أنّ الطير جند من جنود أنبياء الله داوود وسليمان (عليهما السلام) وهذا ما جاء في قوله تعالى : " وَحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ " [النمل : ١٧] .

وهذا النص دليل على أنّ الطير من جنود سليمان ، ورث ذلك من أبيه كما ورث تعلم منطلق الطير ، قال تعالى : " وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلِمْنَا مِنْتُمْ أَنْتُمْ الطَّيْرَ وَأَوْتَيْنَا مِنْكُمْ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ " [النمل : ١٦] .

ولأنّ الخطاب كان مباشراً للجبال ، والتسبيح وترجييعه مع نبي الله داود (عليه السلام) ممّا اعتادت الطير أن تفعله ، فكان حق (الطير) هو الرفع بالابتداء والخبر محذوف ؛ لأنّ الرفع بتقدير جملة اسمية ، أي : والطير تؤوب ، وهذا رأي انفرد به أبو حيان (ينظر : الأندلسي ، ١٤٢٠ هـ ، ٥٢٥/٨) ، وبالنصب على أنّه مفعول به وتقديره (وسخرنا له الطير) ، وهو بتقدير جملة فعلية ، فكان حق

(الطير) الرفع ؛ لأنه بالرفع جملة اسمية وبالنصب جملة فعلية " فخلاصة الأمر أنّ الفعل يدل على الحدث والتجدد والاسم يدل على الثبوت والاستقرار " (السامرائي ، ١٩٨٧ ، ٢٢) .

فتكون دلالة النصب على تقدير الفعل المحذوف دالة على التجدد والحدوث وهذا أمر بيّن ، وتسخيرها لا يعني لمدة محددة أو لوقت معلوم ، فدل ذلك على الاستمرارية في الفعل المفهومة من الفعل وتجدده .

ومما سبق عرضه يذهب الباحث إلى ما ذهب إليه العلماء في أنّ النصب على المحل هو الأوجه في تفسير النص ، وهو ما ثبت في رسم المصحف ، وهو مذهب يونس وأبو عمرو و عيسى بن عمر والجرمي واستحسنها المبرد ، واكتفى به السيوطي ، وهو ما ذهب إليه أيضا محمد الطاهر بن عاشور ؛ إذ قال : " وَالطَّيْرُ مَنْصُوبٌ بِالْعَطْفِ عَلَى الْمُنَادَى لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ الْمَعْرَفَ عَلَى الْمُنَادَى يَجُوزُ نَصْبُهُ وَرَفْعُهُ ، وَالنَّصْبُ أَرْجَحُ عِنْدَ يُونُسَ وَأَبِي عَمْرٍو وَعِيسَى بْنِ عُمَرَ وَالْجَرْمِيِّ وَهُوَ أَوْجَهُ " (ابن عاشور ، ١٩٨٤ ، ٢٢/١٥٦).

دلالة واو المعية وواو العطف :

المفعول معه هو اسم فضلة يأتي بعد واو يراد بها التتصيص على المعية تسبق بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه ، نحو : سرت والنيل ، وأنا سائر و النيل . (ينظر : ابن هشام ، ١٣٨٣ هـ ، ٢٣١/١) .

والمقصود بالمصاحبة أو التتصيص هو "مصاحبة ما بعد الواو لما قبلها في وقت واحد سواء اشتركا في الحكم أم لا" (السامرائي ، ٢٠٠٣ ، ٢/٢٠٥). وهذا هو الفرق بينهما ، فواو العطف تقتضي الشراكة في الحكم سواء أ اقترن معه بالزمان أم لم يقترن . أما واو المعية فتفيد الاقتران بالزمان سواء اشترك بالحكم أم لم يشترك . (ينظر : السامرائي ، ٢٠٠٣ ، ٢/٢٠٥) .

وعليه يكون رأي من ذهب إلى أن (الطير) معطوف على الجبال لفظا أو محلا ، أو عطفا على (فضلا) أو عطفا على الضمير في (أوبي) ، كذلك الرأي القائل بنصب (الطير) على أنه مفعول معه .

فإنّ أمكن العطف بلا ضعف فهو الراجح على المعية عند مذهب النحاة ، وإذا ضعف العطف رجح النصب على المعية ، وإذا امتنع العطف وجبت المعية وإذا تعين العطف امتنعت المعية (السامرائي ، ٢٠٠٣ ، ٢/٢٠٦) .

وعلى هذا قسموا الاسم الواقع بعد الواو على أقسام عدّة ، هي :

- جواز الأمرين مع رجحان المعية ، لأنّ العطف على ضمير الرفع المتصل لا يقوى إلا مع الفصل (السامرائي ، ٢٠٠٣ ، ٢/٢٠٧) ، وقد استحسن ذلك كثير منهم النحاس لوجود «معه» بعد الضمير (ينظر : النحاس ، ١٤٢١ هـ ، ٣/٣٣٤) ، كما استحسنه القيسي في كتابه (مشكل إعراب القرآن) ؛ إذ أضاف القول بفائدة (معه) التي قامت مقام التأكيد . (ينظر : القيسي ، ١٤٠٥ هـ ، ٢/٥٨٤) .

وإذا ذهبنا مذهب من قال بأنها واو المعية ، فهل من فرق بينها وبين استعمال (مع) ولم جاء في السياق القرآني (الواو) بدلا من (مع) ؟
 إن الفرق في استعمالهما يعود إلى دلالة كل منهما ، فدلالة (مع) تفيد الزمان والمكان، نحو : جئتُ مع زيد ، أو جئتُ مع الغروب ، في حين دلالة (الواو) هي المصاحبة والاقتران . (السامرائي ، ٢٠٠٣ ، ٢/٢١٠).

وهذا ما جاء في النص القرآني فإنّ للواو خصوصية أفادتها ، فسياق الآية لا يقتضي أن تكون تسابيح داود (عليه السلام) في زمان ومكان معين ، وإنما زوال هذه الحجب ما بينه وبين الكائنات لا يحدده زمان ومكان .

والآية تصور بلوغه (عليه السلام) من الشفافية والتجرد في تسابيحها إلى انزياح الحجب بينه وبين الكائنات وهذا من فضل الله عليه ، فاتصلت حقيقتها بحقيقته، فرجعت معه الجبال والطير، إذ لم يعد بين وجوده ووجودها فاصل ولا حاجز، حين اتصلت كلها بالله صلة واحدة انزاحت معها الفوارق بين إنسان وجبال وطير . (ينظر : قطب ، ١٤١٢ هـ ، ٥ / ٢٨٩٧) .

إذن ما أفادته في السياق هو دوام المصاحبة والاقتران في ترديد تلك المزامير متى ما رتل (عليه السلام) .

وإما إن كانت الواو عاطفة فإنّ المعاني التي تفيدها سواء أ كانت عاطفة للطير على الجبال لفظاً أو محلاً ، أم عاطفة للطير على الضمير في (أوبي) لعلها تكمن في تكرار تسبيح الجبال مع الطير في ثلاثة مواضع من القرآن الكريم ، وكلّها تقدم فيها لفظ الجبال على الطير ، قال سبحانه :

- "وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ" [سبأ : ١٠] .
- "فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُودَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ" [الأنبياء : ٧٩] .
- "إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً كُلٌّ لَهُ أَوَابٌ" ص ١٨-١٩] .

ففيها كلها تقديم للجبال ولعلّه من باب التقديم للعناية والاهتمام ، ولسبق الطير وثباتها مع أنبياء الله داوود وسليمان (عليهما السلام) وتعلمهما منطقتها ولكونها جند من جنود سليمان (عليه السلام) فكان الأولى - والله أعلم - أن يكون تقديم الذكر بما هو خارق للعادة، فكيف ل حجر أن يرتل ويردد التسابيح ، ولكن مع قدرة الله تنجلي كل الأسباب ، فهذا هو الجبل الذي أشفق من حمل الأمانة لما عُرضت عليه ، قال عزّ وجلّ : "إِنَّا عَرَضْنَا

الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ
كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا" [الأحزاب : ٧٢] .

الخاتمة:

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج ، أهمها :

- ورد تابع المنادى المعرف بأل المعطوف على المفرد مرة واحدة في القرآن الكريم .
- جاءت لفظة (الطير) بالنصب على قراءة العامة موافقة للرسم القرآني .
- اختلاف قراءة لفظة (الطير) جاء بقراءات وجّهت إعراب هذه اللفظة بين حالتها الرفع والنصب ، ثم تعدد أوجه كل حالة ، ومن ثمّ تعدد تفسيرات الآية التي جاءت فيها هذه اللفظة .
- جاءت قراءة الرفع بتعدد الأوجه الإعرابية برفع (الطير) إمّا : عطفا على لفظ الجبال ، وإمّا عطفا على الضمير في (أوبي) ، أو أن يكون مرفوعا بالابتداء .
- جاءت قراءة النصب بالتعدد أيضا ؛ إذ أعربت لفظة (الطير) مفعولا به لفعل محذوف ، أو معطوفا على (فضلا) ، أو معطوفا على (الجبال) محلا ، أو مفعولا معه .
- انفرد المبرد ببيان أثر معنى ال التعريف ، فإن كانت للتعريف وجب نصب لفظة (الطير) ، وإن لم تكن للتعريف وجب الرفع .
- يذهب الباحث إلى ترجيح مذهب القراءة بالنصب ، عطفا على محل الجبال .

ثبت المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

١. الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد، (١٩٩١م)، معاني القراءات، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، السعودية.
٢. الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، (١٩٩٨م)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.
٣. الأنباري، أبو البركات الأنصاري، (١٩٦٩م)، البيان في غريب إعراب القرآن، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة.
٤. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين، (١٤٢٠ هـ)، البحر المحيط في التفسير، دار الفكر، بيروت.
٥. حسن، عباس، (د. ط)، النحو الوافي، دار المعارف، مصر.
٦. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، (١٩٨٨ م)، معاني القرآن وإعرابه، عالم الكتب، بيروت.
٧. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله، (١٤٠٧ هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الكتاب العربي، بيروت.
٨. السامرائي، فاضل صالح، (١٩٨٧ م)، التعبير القرآني، منشورات بيت الحكمة، بغداد.
٩. السامرائي، فاضل صالح، (٢٠٠٣ م)، معاني النحو، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة.
١٠. أبو السعود، محمد بن محمد بن مصطفى، (د. ط)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١١. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، (١٩٨٨ م)، الكتاب، مكتبة الخانجي، القاهرة.
١٢. السيوطي، أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن، (د. ط)، تفسير الجلالين، دار الحديث، القاهرة.
١٣. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر، ١٩٨٤ هـ، تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، الدار التونسية للنشر، تونس.
١٤. ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن، (١٤٢٢ هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٥. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، (١٩٨٠ م)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار التراث، القاهرة.
١٦. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (١٩٦٩ م)، إملأ ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن.
١٧. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (د. ط)، معاني القرآن، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.

١٨. القرطبي، أبو عبدالله شمس الدين القرطبي، (١٩٦٤ م)، الجامع لأحكام القرآن، الناشر: دار الكتب المصرية، القاهرة.
١٩. قطب، سيد إبراهيم، (١٤١٢ هـ)، في ظلال القرآن، دار الشروق، بيروت، لبنان.
٢٠. القيسي، مكي بن أبي طالب، (١٤٠٥ هـ)، مشكل إعراب القرآن، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٢١. ابن مالك، محمد بن عبدالله، (د. ط)، ألفية ابن مالك، دار التعاون.
٢٢. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (١٣٨٦ هـ)، المقتضب، لجنة إحياء التراث العربي، القاهرة.
٢٣. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، (١٤٢١ هـ)، إعراب القرآن، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٤. ابن هشام، أبو محمد جمال الدين، (١٣٨٣ م)، شرح قطر الندى و بل الصدى، القاهرة.
٢٥. الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد النيسابوري، (١٩٩٤ م)، الوسيط في تفسير القرآن المجيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٢٦. ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصللي، (٢٠٠١ م)، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، لبنان.

References**The Holy Quran.**

1. Al-Azhari, Abu Mansour Muhammad bin Ahmad, (1991), Meanings of Readings, Research Center in the College of Arts, King Saud University, Saudi Arabia.
2. Al-Ashmouni, Abu Al-Hassan Ali bin Muhammad bin Issa, (1998), Al-Ashmouni's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon.
3. Al-Anbari, Abu Al-Barakat Al-Ansari, (1969), Al-Bayan fi Gharib I'rab Al-Quran, Dar Al-Kateb Al-Arabi for Printing and Publishing, Cairo.
4. Al-Andalusi, Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf bin Ali bin Yusuf bin Hayyan Athir Al-Din, (1420 AH), Al-Bahr Al-Muhit fi Al-Tafsir, Dar Al-Fikr, Beirut.
5. Hassan, Abbas, (n.d.), Al-Nahw Al-Wafi, Dar Al-Maarif, Egypt.
6. Al-Zajjaj, Abu Ishaq Ibrahim bin Al-Sari bin Sahl, (1988), Meanings and I'rab of the Quran, Alam Al-Kutub, Beirut.
7. Al-Zamakhshari, Abu Al-Qasim Mahmoud bin Amr bin Ahmed, Jar Allah, (1407 AH), Al-Kashaf 'an Haqa'iq Al-Tanzil wa 'Uyun Al-Aqawil fi Wajooth Al-Ta'wil, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut.
8. Al-Samarra'i, Fadhel Saleh, (1987 AD), Quranic Expression, Bayt Al-Hikma Publications, Baghdad.
9. Al-Samarra'i, Fadhel Saleh, (2003 AD), Meanings of Grammar, Al-Atik Company for Book Manufacturing, Cairo.
10. Abu Al-Saud, Muhammad bin Muhammad bin Mustafa, (n.d.), Guidance of the Sound Mind to the Merits of the Holy Book, Dar Ihya' Al-Turath Al-Arabi, Beirut.
11. Sibawayh, Amr bin Othman bin Qanbar, (1988 AD), Al-Kitab, Al-Khanji Library, Cairo.
12. Al-Suyuti, Abu Bakr Jalal Al-Din Abdul Rahman, (n.d.), Tafsir Al-Jalalain, Dar Al-Hadith, Cairo.
13. Ibn Ashur, Muhammad al-Tahir ibn Muhammad ibn Muhammad al-Tahir, 1984 AH, Editing the Right Meaning and Enlightening the New Mind from the Interpretation of the Glorious Book, Tunisian House for Publishing, Tunis.
14. Ibn Atiyah, Abu Muhammad Abd al-Haqq ibn Ghalib ibn Abd al-Rahman, (1422 AH), Al-Muharrir al-Wajeez fi Tafsir al-Kitab al-Aziz, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut.
15. Ibn Aqil, Abdullah ibn Abd al-Rahman, (1980 AD), Ibn Aqil's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah, Dar al-Turath, Cairo.

16. Al-Akbari, Abu al-Baqa Abdullah ibn al-Husayn, (1969 AD), Dictation of What the Most Gracious Has Blessed of the Faces of Grammar and Readings in the Whole Qur'an.
17. Al-Farra', Abu Zakariya Yahya ibn Ziyad, (n.d.), The Meanings of the Qur'an, Egyptian House for Authorship and Translation, Egypt.
18. Al-Qurtubi, Abu Abdullah Shams al-Din al-Qurtubi, (1964 AD), The Compendium of the Rulings of the Qur'an, Publisher: Egyptian House of Books, Cairo.
19. Qutb, Sayyid Ibrahim, (1412 AH), In the Shade of the Qur'an, Dar Al-Shorouk, Beirut, Lebanon.
20. Al-Qaysi, Makki bin Abi Talib, (1405 AH), The Problem of I'rab Al-Quran, Al-Risala Foundation, Beirut.
21. Ibn Malik, Muhammad bin Abdullah, (n.d.), Alfiyyah Ibn Malik, Dar Al-Taawun.
22. Al-Mubarrad, Abu Al-Abbas Muhammad bin Yazid, (1386 AH), Al-Muqtabas, Committee for the Revival of Arab Heritage, Cairo.
23. Al-Nahhas, Abu Jaafar Ahmad bin Muhammad, (1421 AH), I'rab Al-Quran, Publications of Muhammad Ali Baydoun, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut.
24. Ibn Hisham, Abu Muhammad Jamal Al-Din, (1383 AD), Explanation of Qatar Al-Nada and Bal Al-Sada, Cairo.
25. Al-Wahidi, Abu Al-Hasan Ali bin Ahmad bin Muhammad Al-Naysaburi, (1994 AD), Al-Wasit in the Interpretation of the Glorious Qur'an, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon.
26. Ibn Yaish, Abu al-Baqa Muwaffaq al-Din al-Asadi al-Mawsili, (2001 AD), Explanation of al-Zamakhshari's al-Mufassal, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Lebanon.